١٩٨٢/١٠/٢٧ رئيس فرع الاستخبارات الداخلية (شين بت)، والمراسل العسكري للتلفزيون الاسرائيلي.
١٩٨٢/١٠/٢٨ ملازم في الجيش الاسرائيلي.
١٩٨٢/١٠/٣١ أمير دروري وآفي غرابوفسكي.
١٩٨٢/١١/١ الممرضة الأميركية هيلين سيغال، والطبيبان البريطانيان بول موريس وسوشي رانغ.
١٩٨٢/١١/٧ عاموس يارون.
١٩٨٢/١١/٨ بيغن.
١٩٨٢/١١/١٤ الكولونيل زئيف زاخارين رئيس مكتب رئيس الاركان.
١٩٨٢/١١/١٧ سعد حداد.
١٩٨٢/١١/١٧ جندي اسرائيلي فقدت أوراقه في صبرا واسمه بن حاييم.
١٩٨٢/١١/١٧ نائب المدير العام لوزارة الخارجية حنان بار ـ أون.
١٩٨٢/١١/١٨ تسيبوري.
١٩٨٢/١١/٢٤ شامير.

بعد أن أنهت اللجنة المذكورة سماع شهادات الشهود الرئيسيين، وقبل اختتام اعمالها، أصدرت إشعاراً إلى تسعة من كبار المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والعسكريين، أبلغتهم فيه بأنها قد تحملهم مسؤولية عن المجزرة بناء على الشهادات التي استمعت إليها حتى تلك المرحلة من تحقيقها. وأحيط هؤلاء علماً بحقهم في إبراز إثباتات أخرى للجنة إذا شاؤوا تبرئة ساحتهم. وهؤلاء المسؤولون هم: بيغن، شارون، شامير، إيتان، ساغي، رئيس الموساد، دروري، يارون، آفي دودائي. ويستنتج من إشعار اللجنة لهؤلاء بأن كلا منهم قد يدان من قبلها، ضمن نطاق صلاحياته، بتحمل قسط من المسؤولية عن المجزرة، بتهمة التغاضي عما حدث، أو عدم توقعه، أو حتى السكوت عنه، أو عدم القيام بواجباته تجاه منع المجزرة أو إيقافها في الوقت المناسب.

ثم إستمعت اللجنة إلى المزيد من الشهادات، ونظرت في وثائق وردود جميع الذين وجهت إليهم الاشعارات السابقة الذكر. واصدرت تقريراً مستفيضاً بتاريخ ١٩٨٣/٢/٨(١٠٤). واشتمل التقرير على إدانة لعدد من المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم وزير الدفاع شارون، ورئيس الأركان إيتان، وقائد المنطقة الشمالية الجنرال دروري، ورئيس الموساد. واتخذت اللجنة توصيات بتنحية بعض المدانين عن مناصبهم في الدولة. وبذا طويت، ولو إلى حين، الضجة التي عصفت بالحياة السياسية الاسرائيلية في أعقاب وقوع المجزرة، وتمكنت حكومة بيغن من النجاة من العاصفة التي بدا في وقت من الأوقات أنها على وشك أن تودي بها.

غير أن تأثيرات المجزرة على حياة اسرائيل الداخلية لم تنته ولا يمكن أن تتلاشى؛ فهذا العمل الاجرامي المروع ومسؤولية السلطات الاسرائيلية عنه، وقناعة أوساط واسعة في الرأي العام بانغماسها في تنفيذه، أسهمت في جلاء الوجه الأشدّ قذارة للغزو الاسرائيلي للبنان بكامله، وعمقت هوة الانقسام الذي وقع بشأنه بين أوساط الرأي العام المتعددة منذ البداية، وأعطت للتحريض المناهض لهذه الحرب والذي تتولاه جهات عديدة دفعة قوة جديدة. هذا، بالاضافة لما ألحقته من أضرار بسمعة اسرائيل في الأوساط الدولية وأوساط الرأي العام العالمي، وانعكاسات ذلك داخل اسرائيل نفسها.

وإذا كانت حكومة بيغن باستجابتها للمطالبة الواسعة بتأليف لجنة تحقيق قضائية قد اتبعت مناورة جنبتها السقوط الفوري في نهاية المطاف، فإن مواقف المعراخ، الذي يمثل المعارضة الصهيونية للحكومة، اتسمت بالخلل في هذه المسألة، ذلك أن المعراخ كان بين المبادرين لاستثمار